الاستراتيجية الملائمة
للتنمية الصناعية في الجزائر

عبود زرقين

أستاذ مكلف بالدروس، الهيئة المستخدمة،
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي ــ الجزائر.
zerguine_a@yahoo.fr

مقدمة

تعتمد الدول النامية، مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، حيث تنعكس هذه الحقيقة في معظم خطط التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول. ومن ناحية أخرى، فإنه ليس من السهل على أي دولة نامية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي التغلب على مجموعة المعوقات الخارجية والداخلية التي تعترض مسيرة التنمية الصناعية فيها، دون انتهاج استراتيجية واضحة المعالم وملتزَم بها، تحدد الأولويات، وتوجه الموارد المحدودة في معظم الأحيان نحو تحقيق الأهداف التنموية الصناعية، وذلك بإزالة المعوقات الداخلية، التي يمكن التحكم فيها على مستوى الدولة، والتخفيف من المعوقات الخارجية التي يصعب التحكم فيها على مستوى كلّ دولة على حدة.

وقد توجهت معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين إلى تبنّي سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتراوحت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة ذات النظام الاقتصادي المركزي، إلى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة، مع تجميع هذه الطموحات وتبويبها ورصد الميزانيات اللازمة للمؤسسات العامة واقتراح ووضع حوافز مناسبة بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة، وذلك في الدول ذات الاقتصاد الحر. وإلى جانب السياسة الاقتصادية، فإن منهجية التنمية الصناعية في كل دولة تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة نمط التصنيع والموارد المتاحة، وبواقع العمالة وتوافرها، وبدرجة النمو الاقتصادي.

والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان. ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خططاً تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي وعلى أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتسمت المرحلة **الأولى** منها بالتركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية واستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية، وفي المرحلة **الثانية** وُضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية واستهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية. كما أُتبعت بعد ذلك، في مراحل أخرى، بإصلاحات هيكلية ومالية مسّت المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيداً للانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن المتتبع للجهود التنموية التي بذلتها الجزائر في سبيل التنمية الصناعية، يتأكد أن القطاع الصناعي اعتمد في نموه على العديد من السياسات، التي أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي، يقوم على صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها

على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضاً، الأمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي.

كما أن هيكل هذا القطاع الإنتاجي يخلو من الصناعات الإنتاجية التي تحافظ على عوامل الاستمرارية والتي تتزايد أهميتها مع تطور الصناعة بشكل خاص، حيث تزيد من قوة الترابط بين الصناعات المختلفة من جهة، وبينها وبين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. ويرجع ذلك كله إلى السياسات الصناعية التي تمّ انتهاجها في محاولة للتنمية وتطوير الصناعة، حيث إن تطوير القطاع الصناعي يتطلب بالضرورة اتباع سياسة أو استراتيجية واضحة المعالم تعمل على التنسيق بين الصناعات المختلفة من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، وتحافظ على النمو المتزامن بين الصناعات وتساعد على مواجهة المشكلات المختلفة التي تعوق النمو الصناعي.

لقد ساهمت المشاكل الاقتصادية والفنية التي واجهها قطاع المحروقات خاصة والقطاع الصناعي عامة، في تدني مستوى أداء كافة المؤسسات الصناعية العمومية، الذي انعكس في انخفاض الإنتاج والإنتاجية وارتفاع في تكاليف الإنتاج، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فلقد أدت السياسات الصناعية، التي اعتمدت منذ انطلاق عملية التنمية الاقتصادية على إعطاء الأولوية لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى، إلى زيادة حدة الاختلالات والتناقضات التي يعيشها القطاع الصناعي خاصة والاقتصاد الوطني عامة. ومن ثم نجد أن قضية تنمية الصناعة الجزائرية وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة والقيام بإجراءات تصحيح المسار الاقتصادي أصبحت ملحّة وضرورية حتى يستطيع الاقتصاد الجزائري أن يخفف تدريجياً من المشاكل والمعوقات التي تعيق نمو القطاع الصناعي، وتمنعه من ممارسة آثاره التصنيعية من أجل إعادة التوازن إلى كافة القطاعات الاقتصادية والنهوض بمستوى التنمية الصناعية والاندماج في الاقتصاديات العالمية.

وبناء على ما سبق، جاءت الورقة البحثية الحالية (التي تحمل عنوان: **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**)، وتهدف بشكل أساسي إلى البحث عن استراتيجية صناعية ملائمة للاقتصاد الجزائري تأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة للاقتصاد الجزائري في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي، ضمن المباحث الرئيسية التالية: **أولاً**، واقع الصناعة الجزائرية؛ **ثانياً**، ضرورات إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية؛ **ثالثاً**، الاستراتيجية الصناعية المقترحة للاقتصاد الجزائري.

أولاً: واقع الصناعة الجزائرية

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة

لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

١ ـ ضعف الإنتاج الصناعي

ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، ولا تتعدى ١٣ بالمئة[١]، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. إضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تستطع هذه الصناعة أن تصنّع سلعاً استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزاً خاصاً في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه إلى الداخل. وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية إلى أن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها. حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك، مستفيدة غالباً من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة؛ وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كماً ونوعاً.

٢ ـ ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...)، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبّر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أُنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج[٢].

وتتصف الصناعة الجزائرية عموماً، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

(١) عبد المجيد بوزيدي، «أزمة الصناعة في الجزائر،» **الشروق اليومي** (٢٠٠٧).

(٢) محمد العلي، «الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٢)، ص ٧٥.

٣ ـ الحماية وضعف القدرة على المنافسة

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة. وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبياً جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقاً إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، ففقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف إلى طبيعتها. لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية؛ فحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، تُفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحدّ من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلهما، بل كانت النتائج عكس ما أُريد، وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها مشاكل عديدة أبرزها:

ـ تدني مواصفات السلعة المنتجة.

ـ الارتفاع في كلفة الإنتاج.

ـ آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية.

ـ تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينه ومتغيراته.

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلى أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دوراً كبيراً أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيأً لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة. لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي ما زال يعاني المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها ما زال واقعاً يدل عليه، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبياً من مؤشرات القطاع العام المشابهة، إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة، مثل:

ـ توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

ـ المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

٤ ـ العلاقة مع السوق الخارجية

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنّتها الجزائر منذ انطلاقة العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

٥ ـ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية. وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب، أهمها:

ـ عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

ـ اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

ـ الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

ـ الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة إلى ذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو على اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين؛ فالعالم يشهد تغييراً هائلاً ومتسارعاً في تطوير الإنتاج ومواصفاته، وما تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

٦ ـ الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييراً جذرياً في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة.

ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل وتغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم، وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ[٣]:

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعاً وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل ومرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، كما إنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة لعملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات النقل هذه إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جداً للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية. لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل فيها[٤].

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تمّ اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى بعملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

٧ ـ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيّف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء في أسلوب الإنتاج أو في بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٧٩.

من منتوج بنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا. وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الاستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهازاً إنتاجياً مرناً وقادراً على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

٨ ـ العملية الصناعية المتجزئة

إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة، تشمل جوانب عدة[٥]:

ـ عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك)، وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي).

ـ عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.

ـ عملية محرّضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكمّلة لها، تدعم العملية الأساسية، فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، وتمكّنها من لعب دور رئيسي في مضاعفة وخلق صناعات جديدة.

ـ عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى إنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر ما زال يُنظر إليها على أنها عملية إنتاجية فقط، همّها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتّبعان في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عمّا حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة، ومنفصلة أيضاً عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازاً متمماً وملازماً لعملية الإنتاج.

ثانياً: ضرورات إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية

إن البحث في الضرورات الموجبة لإعادة هيكلة الصناعة الجزائرية يستدعي منّا التعرف إلى معنى وأهمية إعادة الهيكلة الصناعية والخطوات التي استخدمت في هذا المجال سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي.

(٥) المصدر نفسه، ، ص ٨٠.

١ ـ معنى إعادة الهيكلة الصناعية وأهميتها

تأتي عملية إعادة الهيكلة الصناعية استجابة للتطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة أو لتفادي الوقوع في أزمات اقتصادية في حال بقي الوضع على ما هو عليه، لأنه من المؤكد أن التغير في الهيكل الصناعي والنمو الصناعي السريع هما عنصران متداخلان، وأن كلاً منهما يقوي الآخر ويدعمه(٦).

لذلك أخذ معظم دول العالم خطوات جذرية لإعادة هيكلة اقتصادها الوطني بصفة عامة وإعادة هيكلة صناعاتها بصفة خاصة، بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة في العمل. حتى البلدان النامية شهدت أيضاً إعادة تنظيم صناعاتها عن طريق الأخذ بنظام السوق، والتخلص من تحديد الأسعار، والمركزية في اتخاذ القرارات، والانفتاح نحو مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من الاختلاف بين الدول أو بين مجموعات الدول في السرعة والشكل أو النظام الذي تأخذه هذه الإصلاحات، فإن الهدف الرئيسي الذي سعى الجميع إلى الوصول إليه هو هدف واحد؛ وهو يتلخص في الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية، وتحقيق نمو صناعي يقوم على أساس الكفاءة، وذلك عن طريق التعاون بين الدول، وكذلك المنافسة فيما بين صناعاتها المختلفة.

وقد أخذت عمليات إعادة الهيكلة الصناعية أبعاداً مهمة في الدول الصناعية خاصة بعد الركود الاقتصادي الذي ساد العالم الصناعي في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، حيث أخذ الكثير من الدول الصناعية، يدخل العديد من التغيرات على هيكل هذه الصناعات ويحدّ بصفة خاصة من إنتاج الصناعات الملوثة للبيئة، وكذلك الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ويركز على الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والصناعات الرأسمالية ذات المستوى المهاري الكثيف، وثم نتيجة لذلك التشجيع على إقامة بعض الصناعات الخفيفة والصناعات القائمة على معالجة الموارد من البلدان النامية والتوسع فيها في حال وجودها.

ففي اليابان على سبيل المثال، تمّت عملية إعادة الهيكلة للصناعة اليابانية بصورة سريعة، لكي تتماشى مع التغيرات السريعة في هيكل الطلب الذي صاحب ارتفاع قيمة العملة (الين) وارتفاع الحمائية الدولية ضد المنتجات اليابانية، زيادة على الركود الذي شهدته السوق المحلية. واتجه المخطط إلى تمويل هيكلة الصناعة اليابانية من صناعات معتمدة على التصدير إلى صناعات تعتمد على الطلب المحلي، فخصصت الحكومة عام ١٩٩٣ مبلغ ٩٠ مليار دولار من نفقات ميزانيتها لهذا الغرض، أنفقت معظمها على مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٠، انظر أيضاً: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير التمهيدي للجنة الآفاق والتنمية حول إعادة الهيكلة والخوصصة في الجزائر،» (آذار/ مارس ١٩٩٥).

مثل: أعمال التشييد الصناعي والسكني، الطاقة والغاز والاتصالات، التي من المؤكد أنها ساهمت في خلق طلب واسع على السلع الصناعية. أما الدول الصناعية الغربية فقد عملت على إعادة هيكلة صناعاتها باتجاه الصناعات المتضمنة قيمة مضافة عالية، ونقل بعض الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، التي لها مشاكل بيئية إلى الدول النامية المرتبطة بها، حتى الصناعة الواحدة تمّ تقسيمها إلى أجزاء يصنّع بعضها من قبل فروع الشركات في البلدان النامية للاستفادة من ميزات معينة أو للتخلص من المشاكل المرتبطة بهذه الصناعة(٧)، بينما في الدول النامية تمّ العمل على إعادة هيكلة الصناعة المحلية بما يتناسب مع عمليات إعادة الهيكلة على المستوى الدولي، استجابة للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، وما رافقها من اندماج في السوق العالمية، وتركزت عمليات إعادة الهيكلة على التحول من صناعة معتمدة على السوق المحلية إلى صناعة متجهة نحو التصدير. ويمكن القول إن السنوات القليلة السابقة قد شهدت ظاهرة جديدة، وهي تصاعد أهمية الإنتاج العالمي للسلع ونقله خارج مراكز الدول الرئيسية في الإنتاج وبصفة خاصة إلى الدول النامية، ومن أهم الأسباب لهذه العملية، وهذا الانتقال خارج المراكز الرئيسية التقليدية، ما يلي(٨):

أ ـ أن الدول النامية أصبحت أكثر قدرة على المنافسة في مجال السلع التي تتميز بكثافة استخدام اليد العاملة، ومن ثم فإن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض تكلفة العمل، وبالتالي تصبح تكاليف النقل والاتصال أكثر انخفاضاً وأقل أهمية في عملية الانتقال.

ب ـ عالمية الإنتاج بسبب انتشار الصناعة المركبة ومن ثم رغبة الدول الصناعية في تخطي هذه الحواجز، بإنشاء قواعد الإنتاج داخل أسواق الدول المستهلكة.

ج ـ قامت الدول المتقدمة بنقل قطاعات الإنتاج قليلة المهارة وكثيفة استخدام اليد العاملة وخاصة في مجال عمليات التجميع بهدف التصدير إلى الدول النامية، أما العمليات الإنتاجية التي تحتاج إلى مهارة عالية فإنها بقيت في داخل الدول الصناعية ذاتها، والهدف من ذلك هو الاستفادة من الخبرة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية في التركيز على خطوط الإنتاج كثيفة استخدام اليد العاملة حيث الأجور المنخفضة في هذه الدول.

د ـ الخوف من تلوث البيئة وكذلك الإفراط في استهلاك الوقود والطاقة، مما دفع البلاد الصناعية إلى تقليل بعض طاقاتها الإنتاجية في صناعات مثل: النحاس والألومنيوم والحديد والصلب وغيرها، مع التوسع في هذه الصناعات في البلدان النامية.

إن تأهيل الصناعة الجزائرية وإعادة هيكلتها لمواجهة التحديات المستقبلية والاستعداد

(٧) العلي، المصدر نفسه، ص ٨١.

(٨) محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧)، ص ٣٦٨.

للاندماج في السوق العالمية بفاعلية والاستفادة من الفرص التي يتيحها لها السوق أصبحت مطالب أساسية تفرضها الضرورات التالية[٩]:

ـ **تغيرات الطلب**: لقد أفضت التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الإنتاج إلى زيادة ضخمة في كميات الإنتاج، وتنوع هائل في أصناف وأشكال وأحجام السلع، إضافة إلى الإمكانيات المتاحة لخلق سلع جديدة بشكل مستمر. وقد ساعدت عولمة الاقتصاد على الانتشار السريع لهذه التطورات، مما أتاح للمستهلك اختيارات كثيرة لإشباع حاجاته المتنامية والمتطورة باستمرار في سوق تنافسية، كما أدت هذه التطورات إلى جانب عوامل أخرى كثيرة إلى تطور سلوك المستهلك من حيث عادات الاستهلاك وتغيير أولويات إشباع الحاجات. أمام هذا الواقع أصبحت المشكلة الأساسية للإنتاج هي كيفية تصريف السلع في عالم متطور يسوده تنافس شديد لاكتساب الأسواق، وهذا ما يتطلب التعرف إلى الأسواق الداخلية والخارجية، والوقوف على رغبات الزبائن في هذه الأسواق وتكييف الإنتاج بما ينسجم مع تلك الرغبات؛ فالإنتاج ليس هدفاً بحد ذاته، بل هدفه الوصول إلى المستهلك وتلبية حاجاته. من هنا تأتي إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية للتوافق مع التغيرات والتحولات في الطلب، والتحضير لبيئة مناسبة للانتقال إلى هيكل صناعي متقدم قادر على الدخول في عالم تنافسي جديد، والتركيز بشكل أساسي على الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية يمكن أن تتحول إلى ميزة تنافسية، بخاصة الصناعات التي تتضمن قيمة مضافة عالية وتتمتع بطلب مرنٍ.

ـ **الاختلالات الحاصلة في القطاع الصناعي**: لا يخفى على أحد ما يعانيه القطاع الصناعي، وبخاصة القطاع العمومي من الضعف والخلل في جوانب مختلفة: بنيته وإدارته وعلاقته الترابطية، قدرته التنافسية الإنتاجية والأجور، الخلل بين العرض والطلب، الخلل بين الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية... الخ، كل ذلك يستوجب العمل الجاد لمعالجة مشاكل هذا القطاع والتغلب على نقاط ضعفه وتهيئته بالشكل الذي يمكّنه من الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، ولا يمكن القيام بذلك إلا بإعادة هيكلته على أسس اقتصادية سليمة.

ـ **تغير السياسة الصناعية من صناعة متجهة نحو الداخل إلى صناعة متجهة نحو الخارج والداخل**: أدت عملية الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلى تغيرات مهمة في السياسة الاقتصادية، كان من أهمها تغير اتجاه السياسة الصناعية من سياسة متجهة نحو الداخل إلى سياسة متجهة نحو الخارج والداخل معاً مع التركيز على الإنتاج المُعَدّ للتصدير، وتشجيع عمليات التصدير، وهذا التوجه بالطبع له متطلباته وشروطه الخاصة التي تختلف عن تلك التي تتطلبها السياسات الصناعية السابقة من حيث تكنولوجيا الإنتاج وشروط الإنتاج ونوعية السلع المنتجة. كما أن هذه السياسة تتطلب جهازاً إنتاجياً مرناً غير متوفر في صناعاتنا المحلية، مما

(٩) انظر: أمينة شيح، «أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ١٩٩٩).

يستدعي إعادة تأهيل الصناعة المحلية لتتكيف مع متطلبات هذا التحول والعمل على خلق صناعات متطورة تنتج بقصد التصدير وتملك القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ـ **الاندماج بالأسواق العالمية والتحديات التي تواجهها الصناعة الوطنية**: إن ما يجري من تحولات اقتصادية في العالم في ظل عولمة الاقتصاد والتوجه نحو تطبيق سياسته الليبرالية الاقتصادية، واعتماد آليات السوق، وما يترتب على ذلك من تحديد لدور الدولة الاقتصادي والتركيز على القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية والاندماج في اقتصاديات السوق العالمية، يستوجب من الجزائر اتخاذ إجراءات اقتصادية تتوافق مع التوجه الاقتصادي العالمي بحيث تسمح له بالتعامل والتفاعل مع الاقتصاد الدولي، ولا سيما أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية، بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة الأوروبية، تضعان الصناعة الجزائرية، بهياكلها ذات الطابع التقليدي وما تتسم به من تخلف، أمام تحديات كبيرة غير مؤهلة بوضعها الراهن لمواجهتها والوفاء باستحقاقات الاندماج بشكل فاعل في الاقتصاد العالمي، الذي أصبح حقيقة واقعة، سواء قبلنا به أم لم نقبل.

٢ ـ أبعاد إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر

ترمي إعادة الهيكلة الصناعية إلى مراجعة وإصلاح الجانب التنظيمي والأدائي والمالي والتجاري للمؤسسة الصناعية وتطويره[١٠].

أ ـ على المستوى التنظيمي: القيام بإجراءات تتمثل في:

ـ تفريع أنشطة ووحدات المؤسسات الصناعية قصد التحكم في تسييرها.

ـ تقليص أنشطة الدعم وتجميعها حول المهنة الرئيسية للمؤسسة الصناعية على نحو يسمح بالتحكم في التكاليف تحكماً أفضل.

ـ العمل على بروز نسيج من الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي من شأنه أن يسمح بتكثيف ترابط النسيج الصناعي وتحويل فائض العمال نحو نشاطات أخرى منتجة.

ب ـ على مستوى الأداء:

تحسين أداء المؤسسات الصناعية من خلال ما يلي:

ـ مراجعة أساليب ومناهج التسيير وتكييفها مع قوانين السوق.

ـ ضبط مقاييس تعداد العمال والهياكل حسب حاجة المؤسسة الصناعية.

(١٠) أحمد شريفي، «سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي واقتصاد السوق،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢٠٠١)، ص ١٧٢.

ـ تكييف نظم الإنتاج مع شروط السوق من حيث الوتيرة وتسيير المحزونات وتشكيلها وعلاقة النوعية بالأسعار.

ـ احترام الالتزامات المالية المبرمة مع البنوك في إطار عملية التقويم.

ج ـ على المستوى المالي: للحصول على الموارد المالية الضرورية للعملية الإنتاجية وذلك عن طريق ما يلي:

ـ الشراكة مع الرأسمال الوطني الخاص والأجنبي.

ـ الخوصصة الشاملة للوحدات والمؤسسات العاملة في المجالات التي تشتد فيها المنافسة.

د ـ على المستوى التجاري:

ـ البحث عن أنشطة الشراكة لدخول شبكات التوزيع وترقية صنع مواد بديلة للصادرات التقليدية.

ـ التعاقد مع الشركاء الأجانب والتوجه إلى السوق الخارجية.

إن هذه الأبعاد من شأنها أن تمكّن المؤسسات الصناعية من الخروج من الوضعية الضعيفة لإنتاجية العمل ورأس المال، وتجاوز العراقيل المسببة لانهيار التوازنات المالية ووضعية الإفلاس، والتخلص من الاعتماد على عائدات المحروقات، وكذا مواكبة الأسواق العالمية لمواجهة المنافسة الخارجية. فالمؤسسة الصناعية مطالبة اليوم بالتطور أمام تحديات اقتصاد السوق والعولمة، وعليها أن تلعب دورها الحقيقي بالمفهوم الليبرالي، إذ يجب أن تكون مستقلة قادرة على تطوير مزاياها التنافسية والهيكلية والمالية حتى تتمكن من الاستمرار ومواجهة المنافسة الدولية.

ثالثاً: الاستراتيجية الصناعية المقترحة للاقتصاد الجزائري

إن الهدف الأساسي للتنمية الصناعية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات سواء كانت تكنولوجية أو عالمية أو سياسية أو اقتصادية.

إن خطط التنمية الصناعية وبرامجها في الجزائر تعتمد أساساً على الصناعات القادرة على الانطلاق والنمو، للوصول إلى العديد من المستويات العالمية والإقليمية، رغم أن هذا التوجه يتطلب جهوداً موازية لتقوية ورفع القدرات التصديرية للصناعة الجزائرية بوجه عام، حيث إن هذا الجانب يمثل أحد ركائز وتحديات التطور المستقبلي للصناعة الجزائرية.

يبدو أنه كان لغياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، ومن ثم تنمية هذا الاقتصاد، دور فاعل في تدني مساهمة ذلك القطاع في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر.

وفي رأينا إن الشرط المسبق للارتقاء بدور القطاع الصناعي في عملية التنمية بالاقتصاد الجزائري يتلخص في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح الصورة المستهدفة لذلك القطاع وتحديد مسار الحركة المتاحة لتقريب تلك الصورة، ومن ثم السياسات والإجراءات اللازم تبنّيها خلال المراحل الزمنية المختلفة.

وسنحاول في هذا المبحث رسم إطار عام لاستراتيجية ملائمة للتنمية الصناعية تؤدي إلى التغيير في الهيكل الصناعي القائم وفي بنية الصادرات الجزائرية، وذلك من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية تتم صياغتها واقتراح ما يلزم بشأنها في إطار ما تناولته هذه الدراسة في المباحث السابقة.

١ ـ مبررات الدعوة إلى إيجاد استراتيجية صناعية

تنطلق الدعوة إلى ضرورة وضع استراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري من حقيقة أنه وبعد ما يزيد على ثلاثة عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية ما يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل، إذ يساهم بما نسبته في المتوسط أكثر من ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وبما يزيد على ٩٥ بالمئة في المتوسط من إجمالي الصادرات الجزائرية[١١]، الأمر الذي يشير إلى اختلال واضح في نمط التنمية الذي تبنّته الجزائر خلال الفترة الماضية، ذلك الاختلال الذي حدّ من قدرة الدولة على اختيار وتنفيذ بديل تنموي، يساعد على التخفيف من حدة الاعتماد على استخراج البترول وبيعه في الأسواق العالمية ليتحول إلى إيرادات عامة، تُستخدم في الإنفاق على تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعلى دعم مستويات دخول ومعيشة المواطنين.

وصحيح أنه بحكم تملك الدولة لأصول وعائدات الثورة النفطية أسفر نمط التنمية المعمول به عن توسيع ملموس في حجم الإنفاق العام، الذي أضحى يمثّل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي المحلي. ومع التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة السابقة، وما صاحبه من اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تمكّن العديد من القطاعات والأنشطة

(١١) محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ٢ مج (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩)، مج ١، ص ٣٠.

الاقتصادية غير النفطية، ولا سيما الخدمية منها، من تحقيق معدلات نمو ملموسة أدت بصفة عامة إلى الارتفاع بمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الملاحظة التي تسترعي الانتباه، أن تطور معظم القطاعات والأنشطة الخدمية في الاقتصاد الجزائري قد نجم بالدرجة الأولى عن التوسع في حجم الإنفاق العام، وقام على توفير متطلبات ذلك التوسع دون الالتزام بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع، فظلت تلك القطاعات والأنشطة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذي يوفره لها قطاع المحروقات، دون أن ترتفع بقدرتها الذاتية على تمويل نفسها، ومن ثم على الارتقاء بمساهمتها في تكوين الدخل الوطني للدولة، الذي ظل خاضعاً للتطورات المستمرة في عائدات إنتاج وتصدير المحروقات ومن ثم للتقلبات الدائمة في السوق النفطية العالمية.

صحيح أيضاً أنه ومع ارتفاع القدرة التمويلية التي وفرتها عائدات المحروقات تمكّنت الدولة من بناء احتياطات مالية كبيرة، وساعد جزء منها في مقابلة مدفوعات الدولة النقدية العاجلة والوفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية، الأمر الذي أدى إلى تدني قيمة الاحتياطيات المالية للدولة مع تزايد عجز الميزانية العامة، وأضحت فيه الاحتياطيات المالية محمّلة بأعباء والتزامات آجلة. وأسفرت مستجدات الأوضاع عن معطيات يغلب عليها بصفة عامة طابع المحدودية النسبية للموارد المتاحة والمحتملة لتمويل عملية التنمية.

وتشير هذه التطورات في مجملها إلى صعوبة الاستمرار في تبنّي نمط التنمية الذي ساد خلال الحقبة الماضية، وتفرض في الوقت ذاته ضرورة السعي إلى استكشاف وتعزيز الفرص المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية لتوفير مصادر بديلة للدخل الوطني، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستقرة، ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في مقدمة القطاعات الاقتصادية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة في تعزيز التنمية الصناعية، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلاً بالرغم من حجم الموارد التي وُجِّهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، ولم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى. زيادة على ذلك، إن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي ظلت تتخلف وراء معدلات نمو الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

ومهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصناعي ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنّته الجزائر خلال السنوات السابقة، فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق استراتيجية تقوم، وكما سبقت الإشارة، على توضيح الصورة المستهدفة للقطاع الصناعي وتحديد مسارات الحركة المتاحة لتقريب الصورة والسياسات والإجراءات اللازم تبنّيها.

٢ ـ مرتكزات الاستراتيجية الصناعية

يبدو من الاستعراض السابق أن اختلال النمط التنموي الذي تبنّته الجزائر خلال المرحلة السابقة، كان سبباً رئيسياً في عدم قدرة عملية التنمية على إحداث تغيرات جوهرية يعتد بها في هيكلة الاقتصاد الجزائري، وبطبيعة الحال كان لغياب استراتيجية صناعية أثرها في عدم الرؤية، بل وتضاربها أحياناً أمام تنمية القطاع الصناعي، فظل القطاع الصناعي رغم سياسات وبرامج التشجيع المختلفة غير قادر على القيام بدوره المفترض في عملية التنمية الاقتصادية. فمن المعروف في هذا الصدد أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية نظرت أغلبية الدول النامية بصفة عامة إلى القطاع الصناعي على أنه القطاع الرائد أو القطاع الأكثر حركية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتُبرت التنمية الصناعية مرادفة للتنمية الاقتصادية، فكان أن تبنّى العديد من تلك الدول سياسات واستراتيجيات للتصنيع السريع كوسيلة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تتيح لها الخروج من مصيدة التخلف، واللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

وصحيح أنه وبعد فترة من تطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات بما تضمنته من إقامة مصانع هنا وهناك، تبيّن أن القطاع الأكثر حركية في الاقتصاد الوطني، لم يكن قادراً على تحقيق النمو المنشود أو غير قادر على توفير فرص تشغيلية متزايدة، ومن ثم استيعاب معدلات مرضية من قوة العمل[١٢]، إلا أن السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ما طبقته تلك الدول من أساليب وفنون إنتاجية كانت معظمها كثيفة رأس المال، كما أن التقنيات التي نقلت إلى تلك الدول تم اختيارها من بين المتاح أمامها، وما توفر لديها من معرفة، وحينها كان بالتأكيد غير كافٍ أو غير دقيق.

وعلى أية حال هناك من التجارب، ولا سيما في دول جنوب شرق أسيا، ما يشير إلى نجاح عملية التصنيع، وأن إمكانيات التوسع أمام القطاع الصناعي ليست محكومة بمدى توفر أو ندرة عنصر من عناصر الإنتاج. فرغم الندرة النسبية في عنصر رأس المال تمكنت كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، من تنمية العديد من الأنشطة الصناعية التي قامت في المراحل الأولى على صناعة الإحلال محل الواردات، ومن ثم على التصدير إلى العالم الخارجي والمنافسة في الأسواق العالمية[١٣].

إن استراتيجية كوريا الجنوبية لكسب القدرة على المنافسة الصناعية، قد اعتمدت وبصورة متزايدة على الجهود المحلية من خلال أشكال متنوعة للتعلم عن طريق العمل

(١٢) محمد يسلم، «التنمية الصناعية في موريتانيا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١٥٧.

(١٣) حمدي هان ديك، «التنمية الصناعية في مصر مع مقارنة لكوريا الجنوبية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٣)، ص ١٠.

والاحتكاك والاستفادة من الموارد الأجنبية، وعلى الرغم من وفرة الموارد البشرية، فإن القاعدة الصناعية الكورية لم تعتمد بشكل مطلق على الصناعات كثيفة العمل كالمنسوجات مثلاً، بل على العديد من الصناعات كثيفة رأس المال مثل الإسمنت والحديد والصلب وبعض الصناعات التي تعتمد بصورة ملموسة على تقنيات معينة مثل بناء السفن وبعض الأنواع من الآلات والمعدات. وفي جميع هذه الصناعات كانت كوريا الجنوبية قادرة على الحصول على التقنيات اللازمة بشروط تنافسية، كما كانت قادرة على تسويق صادراتها بأسعار تنافسية أيضاً، وذلك بطريقة مباشرة ومن خلال وسطاء أجانب(١٤).

وبطبيعة الحال فإن تطبيق أية استراتيجية للتنمية الصناعية تسبب قدراً من الاستقرار في التوجهات العامة حتى لا يشيع جو من عدم اليقين، قد يضر بعملية التنمية. ولتوفير الاستقرار المطلوب من الضروري أن ترتكز استراتيجية التنمية الصناعية على المبادئ والمقومات الرئيسية للدولة والمجتمع للوصول إلى غاياته على المدى البعيد، ومن ثم على حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة، وفي حالة الجزائر يمكن تلخيص هذه المرتكزات فيما يلي:

أ ـ المبادئ والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع

لقد حدد الدستور في مواده المختلفة مجموعة من الأهداف العامة التي تستهدفها الدولة. ورغم أن هذه الأهداف لم توضع أصلاً ضمن تطور استراتيجي محدد، إلا أنها أنشأت قواعد بلغت حدّ المسلمات لضبط مسار حركة الاقتصاد والمجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد يؤكد الدستور، ضمن أمور أخرى عديدة، أن الاقتصاد الوطني يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وأن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية، وأن الملكية الخاصة مضمونة، ولا تُنزَع إلا وفق القانون، وأن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

لذلك فإن أية استراتيجية للتنمية الصناعية للاقتصاد الجزائري، لا بد أن تقوم على توفير الأسس اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وبما يساعد على زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين، من خلال توفير فرص العمل وتأمين الحقوق الأساسية لهؤلاء المواطنين والحفاظ على ممتلكاتهم، وتحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

وقد يكون من المفيد هنا تأكيد أنه إذا كان نمط التنمية الذي تبنّته الجزائر في السابق،

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

وبما ترتب عليه من اختلالات جوهرية، قد ارتبط إلى حدّ بعيد باتساع دور الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي، فإن المتغيرات الراهنة والمتوقعة تؤكد عدم قدرة الدولة على الاستمرار في القيام بهذا الدور وإن كان دور الدولة أساساً لإحداث التنمية. فقد أضحى من الضروري إعطاء رعاية أكبر لدور القطاع الخاص وزيادة درجة المنافسة وفاعلية قوى السوق بشكل تختفي معه مظاهر الانحراف والاختلالات الحالية، الأمر الذي يستند إلى ما قررته مواد الدستور، وهو في رأينا ما يجب أن يكون مرتكزاً أساسياً لأية استراتيجية للتنمية الصناعية، وذلك على النحو الذي استهدفته سياسات التنمية الصناعية في الجزائر.

ب ـ مبادئ وسياسات استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر

تهدف استراتيجية التنمية الصناعية المقترحة إلى توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي قدرته مواثيق الدولة الأساسية وأكدت ضرورته تداعيات الأحداث والحقائق المستجدة والمتوقعة. وفي ضوء الاستعراض السابق، لما آلت إليه الأوضاع في الوقت الحالي، يصبح على الاستراتيجية الصناعية المقترحة أن تقدم إجابات واضحة عن العديد من التساؤلات، أهمها:

ـ ما هي الأهداف التي يجب أن تسعى إليها الاستراتيجية الصناعية لتحقيقها؟ وما هو الإطار العام الملائم لتحقيق هذه الأهداف ؟

ـ ما هي الأنشطة الصناعية التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً ضمن الاستراتيجية؟ وما هي المعايير الواجب الاستناد إليها في تصنيف وترتيب أولويات تلك الأنشطة؟

ـ ما هي حدود الدولة ضمن الاستراتيجية الصناعية؟ وما هي المجالات المتاحة للاستثمار الصناعي الخاص؟

ـ ما هي أشكال التشجيع الممكنة لتنمية الصناعات الوطنية؟ وما هي أنواع الحماية التي يجب توفيرها للصناعات القائمة ؟

إن قائمة التساؤلات طويلة ومتشابكة وتتطلب بطبيعتها، كشرط لازم، قراراً استراتيجياً، أما الشرط الكافي فيتلخص في ضرورة تبنّي سياسات محددة تقوم على توفير متطلبات التنمية الصناعية، وفق مبادئ عامة لضبط مسار عملية التنمية هذه. وعلى أية حال، ولتحقيق هذه الاستراتيجية سنقوم بتحديد عدة إطارات أو أحزمة، يكون لها كبير الأثر في الصناعة والصادرات الجزائرية، التي يجب التركيز عليها إن أردنا أن نحقق تنمية صناعية حقيقية.

٣ ـ محاور الاستراتيجية الصناعية المقترحة

المحور الأول: إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها: إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية

والتحوّل من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، مع رفع درجة الترابط الرأسي بين الصناعات من خلال إيجاد صناعات المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة إنتاج، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير. كما أن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولاً بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة، وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه. . . وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية، والعناية بتوفير وسائل نقل للبضائع والركاب، بتكلفة معقولة للمناطق والتجمعات الصناعية، لنقل البضائع الصناعية. كما يمكن منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية.

إن تطوير الصناعة يحتاج إلى التوجّه نحو زيادة حجم المصانع، وليس تبعثرها من خلال الاندماج بين المؤسسات الصناعية حتى تستطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات للشركات العالمية بشروط أفضل، مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وتكاليف أقل.

أيضاً، تطوير القطاع الصناعي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع، ويتم ذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسين برامج التدريب والتأهيل وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الصناعية، ورفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي، لما في ذلك من أهمية بالغة في تحسين جودة الإنتاج الصناعي المحلي.

المحور الثاني: التركيز على صناعات معينة للتصدير: فقد أصبح من الضروري تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، ضمن إطار عمل استراتيجية صناعية، تركز على الصناعات القادرة على النمو والانطلاق والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة محلياً.

وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

أ ـ الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية.

ب ـ الصناعات الموجهة إلى التصدير.

ج ـ الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة.

د ـ المشاريع الصناعية التي تركز على رؤوس الأموال والمعرفة والتقنيات الحديثة.

هـ ـ الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد شبه المصنعة المتوفرة محلياً، لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.

و ـ الصناعات الهندسية الدقيقة بما فيها عدد ومكونات المكائن والمعدات والصناعات المعدنية.

ز ـ الصناعات التي تتمتع بطلب عالمي متزايد، وخاصة الصناعات البتروكيماوية، التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وتنافسية، من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمّعات الصناعية الكبيرة.

على أن إنشاء الصناعات الإنتاجية الممتازة، يجب أن تتم بخطوات تدريجية، تراعى فيها الإمكانيات المتاحة لرأس المال، ومستوى الدراية الفنية، بحيث تكون البداية لصناعات السلع الإنتاجية المتوسطة والخفيفة، وكلما تزايد مستوى الفن الإنتاجي وتوافرت الخبرات الضرورية، ورؤوس الأموال اللازمة للصناعات الأثقل والأكثر تعقيداً، اتخذت تلك الأخيرة طريقها إلى الظهور، وبحيث تحتل الصناعات المختارة وضعها في الأجل القصير كصناعات إحلال واردات، ثم كصناعات تصدير في الأجل الطويل(١٥).

لقد شهدت السنوات الماضية قيام الأجهزة المعنية بالصناعة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوسيع الكبير في النشاط الإنتاجي، والاهتمام بصناعات البتروكيماويات والصناعات المعدنية والهندسة الإلكترونية من خلال إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة في هذه الأنشطة الصناعية، ويمكن أن يكون هذا التطور الكبير الذي شهده القطاع الصناعي خلال فترة السبعينيات، والخطوة التي قطعتها الدولة في مجال تنمية القاعدة الصناعية، من إنشاء المجمعات الكبيرة مثل مجمع الحديد والصلب وغيرها، كمرحلة انطلاق لبناء مشاريع صناعية كبيرة لوجود فرص ومجالات لتطوير الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة، لكي يأخذ هذا القطاع دوراً أكبر في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الدخل، وما ينقصها سوى زيادة الاهتمام وتوفير الجو الملائم لها من إدارة جيدة وتشريعات وقوانين مناسبة، ووضع استراتيجيات طويلة المدى لها فقط. ويمكن القول إن الآمال في التنمية الفعّالة في المستقبل مرهونة إلى حد كبير بالتوسيع في الصادرات خارج المحروقات، والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات في توفير مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني، الذي كغيره من الاقتصاديات النامية الساعية إلى التقدم تخصص في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة وهي النفط الخام.

ونتيجة لتعرض أسعار النفط الخام للتراجع في الأسواق العالمية أُلغي العديد من المشاريع التنموية وعلى مستويات الإنفاق الاستثماري للقطاع الصناعي، وبالتالي أدى ذلك إلى التأثير في هيكل الاقتصاد الوطني ككل. فقد كانت لانخفاض عائدات قطاع المحروقات آثار مباشرة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي ومتوسط الدخل الفردي، وكافة فروع الاقتصاد الوطني سابقاً، فلو كان القطاع الصناعي الجزائري على درجة

(١٥) سامي عفيفي، **تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٠١.

عالية من القوة لتمكن من تجنيب الاقتصاد الوطني هذه الهزات وعدم وقوعه في مطبات من شأنها أن توقع به خسائر كبيرة. إذا كان تنويع الصادرات الجزائرية يتوقف على تطور الكيان الإنتاجي فإن على المقررين الاقتصاديين أن يجعلوا رفع وتحسين كفاءة الإنتاج جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للتنمية الاقتصادية، وبحيث يتم توزيع رشيد للاستثمارات الصناعية بين قطاعات الإنتاج الصناعي المختلفة، وذلك في إطار الربط بين التخطيط للاستثمارات وتخطيط الصادرات.

المحور الثالث: تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات: من خلال متابعة ما اتسمت به تنظيمات الدولة خلال الفترات السابقة يمكن القول إن سمة عدم الاستقرار الإداري هي المستحوذة والمسيطرة على مؤسسات الدولة، مما جعلها أكثر عرضة من غيرها لعزوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية عن الإسهام في عملية التنمية، مما انعكس على فشل السياسات المنتهجة في كثير من المجالات، وخاصة سياسات القطاع الصناعي[١٦]. فعدم الاستقرار هذا ينعكس، دون شك، على السياسات الاقتصادية وعلى القطاع الصناعي، حيث إن عدم الاستقرار سيكون له أثر كبير في القطاع الصناعي، الذي من شأنه أن يعرقل قطاع التصنيع والتصدير، لأن الاستقرار والاستمرار هما شرطان أساسيان للفعّالية.

أيضاً، يجب إشراك القطاع الخاص في شأن التشريعات والقوانين، وذلك بتبنّي الدولة طرح أوراق عمل على أكبر قدر ممكن من فعاليات القطاع الخاص لبلورة وصياغة هذه القوانين قبل إصدارها، كما يجب العمل على تشكيل لجان مشتركة على مستوى عالٍ، ومن القطاعين العام والخاص، تمثّل مختلف الهيئات والفئات لغايات وضع وتفعيل التشريعات والقوانين وتعديلاتها، ومتابعة تطبيق وتعديل السياسات والإجراءات، وعقد الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون والتفاوض مع الجهات الدولية والعربية الثنائية ومتعددة الأطراف.

المحور الرابع: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية: تعرّف القدرة التنافسية بأنها «قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة»[١٧]، وعليه فإن التحدي الأساسي أمام الدول النامية يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، وانخفاض

(١٦) أحمد رشيد، **إدارة التنمية والإصلاح الإداري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥)، ص ٧٧.

(١٧) فادية عبد السلام، **دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها**، سلسلة قضايا التنمية؛ عدد ١٧٠ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣)، ص ج.

القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، مما يجعل من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات النمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي الموحّد، حيث تمثّل هذه التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة إلى المعرفة والمعلومات، أهم التحديات التي ستجابه الدول النامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة خلال العقود القادمة(١٨).

وقد اتخذت الجزائر خطوات واسعة خلال السنوات الأخيرة نحو تبنّي اقتصاد السوق المنفتح على الاقتصاد العالمي والتفاعل معه، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات موازية لتقوية القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية من خلال بناء وتنمية قدرات مختلفة، تأتي في مقدمتها تنمية قدرات التجديد والتطوير والابتكار والارتقاء بجودة المنتجات التي تُعدّ من العناصر الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة، بما يؤدي إلى رفع أداء الاقتصاد الوطني، وتدعيم مركزه التنافسي.

ولكن تحديات تنمية وتطوير تلك القدرات التقنية الذاتية تتطلب قدراً من الإمكانيات والموارد العلمية والمادية والتقنية، حيث إن تعزيز الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية يعمل على تقليل تكلفة منتجاتها، ومن ثم يساهم في تحقيق تحسّن مطّرد في تقوية قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

فمن المهم توجيه الجهود نحو تعزيز الكفاءة الإنتاجية سواء من خلال تنمية القدرات والموارد الذاتية، أو من خلال التوسع في نشر واستخدام وتوطين التقنيات الجديدة في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وغني عن البيان أن المنافسة للصادرات الجزائرية وخاصة في مجال صناعات الكيمياء والبتروكيماويات تأتي من جانبين، **أحدهما** يتمثل في منافسة المنتجات المثيلة للصادرات الجزائرية، التي تأتي من بعض الدول النامية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وخاصة صادرات الدول العربية النفطية التي اتجهت إلى بناء مجمّعات البتروكيماويات اعتماداً على توفير مصادر التمويل والطاقة الرخيصة التي يوفرها البترول، مما جعل إنتاج هذه الصناعات يتنافس على أسواق محددة هي أسواق الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة، الأمر الذي مكّنها من المنافسة في هذه الأسواق من ناحية السعر أو من ناحية الجودة.

أما الجانب **الآخر** الذي تواجه من خلاله الصادرات الجزائرية منافسة في الأسواق الخارجية، فإنه يتمثل في المنافسة من قبل المنتجات المثيلة للدول المتقدمة، التي تعتبر أسواقها الواجهة الرئيسية للصادرات الجزائرية. ففي الوقت الذي تعاني صناعات

(١٨) فرج عزت، «التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية،» **البترول** (الكويت) السنة ٣٢، العدد ٢ (١٩٩٥)، ص ٧.

البتروكيماويات في هذه الدول زيادة في التكاليف نتيجة لعدم توافر المواد الأساسية لهذه الصناعات، حيث بدأت تتعرض الشركات المنتجة لها لخسائر مالية كبيرة، وتطالب دولها بأن تتدخل لحمايتها، لجأت هذه الدول إلى فرض الرسوم الجمركية على الواردات من البتروكيماويات العربية. كما وضعت القيود الكمية أمامها واتجهت إلى دعم صناعتها المحلية وإعادة هيكلة صناعة البتروكيماويات وزيادة الإنفاق على البحوث لتحديث وتطوير صناعتها، مما أدى إلى منافستها للصادرات الجزائرية(١٩).

المحور الخامس: التخطيط والتنظيم الكفء للقطاعين الصناعي والتصديري: الجزائر، كدولة نفطية، تعتمد اعتماداً كبيراً على البترول، وجلّ صادراتها منه، وتصل أحياناً في بعض السنوات إلى أكثر من ٩٨ بالمئة من إجمالي الصادرات، وممّا يتم تصديره من السلع الصناعية والزراعية إلا ما كان فائضاً عن حاجة الدولة؛ وهذه السياسة، تمّ اتّباعها منذ السبعينيات، أي منذ اعتماد الدولة على سياسة التصنيع الثقيل. وحتى السياسة الصناعية الأخيرة، القائمة على تشجيع الصادرات لم تنجح مؤخراً، لأن التصدير لا يتم إلا وفق سياسات مدروسة ومخطط لها مسبقاً.

فمن بين المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي أو القطاع التصديري، أنه لم تكن هناك سياسة أو خطة وطنية لتشجيع التصدير ذات مدى زمني معين، ومن ثم لم توضع أهداف محددة، وأن التصدير يتم من خلال ما يتوفر من فوائض الإنتاج بعد سدّ حاجة السوق المحلي، وليس على توجه قوامه التصدير. ومن هنا تكمن أهمية وجود سياسة وطنية محددة المعالم والأهداف، فهي المدخل الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدى زمني معيّن.

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يتم التطرق إلى الاستراتيجية الصناعية، فإن القصد منها ليس تأكيد أن يكون هدفها قصير الأجل من خلال بعض السياسات التي تمسّ بعض المجالات الإنتاجية، مثلاً عن طريق إعفاءات جمركية أو تسهيلات ائتمانية أو حماية جمركية. وإنما المقصود هنا بالاستراتيجية أن تشمل كلّ ما يلزم لتحقيق تنمية حقيقية في القطاع الصناعي، أي تكون هذه الاستراتيجية طويلة الأجل، ويجب أن تكون شاملة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي والتشابكات القائمة بينها(٢٠).

ففي هذه المجال يجب التشديد على إيجاد استراتيجية طويلة المدى تقوم على تصدير الإنتاج الموجّه والمعد خصيصاً للتصدير، وليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي

(١٩) فرهنك جلال، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٠٤.

(٢٠) الهادي حسن، «دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٦٧.

يتذبذب من سنة إلى أخرى إن لم يتوقف نهائياً في بعض السنوات، وفي هذا الصدد يجب الاستفادة من بعض تجارب الدول الأخرى، وأقرب مثال على ذلك التجربة المصرية وتجارب دول آسيا.

وبالنسبة إلى جوهر هذه الاستراتيجية الصناعية فإنه يتمثل أولاً في تفصيل أهداف معينة ثم تحديد كيفية دفع هذه الأهداف إلى حيّز التنفيذ، وذلك بوضع السياسات المناسبة والتخلص من العقبات التي تواجهها، وإنشاء المؤسسات وبناء الطاقات أو البنية الأساسية، ومن ثم الخروج بنموذج ملائم للتنمية الصناعية الجزائرية يكون له القدرة على الاستمرار والتنافس.

كما يجب أن تنبع الاستراتيجية الصناعية لتشجيع التصدير من الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وينبغي لها أن تأخذ في اعتبارها العناصر الآتية:

ـ اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة، أو الجاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.

ـ مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.

ـ التركيز في مجالات التخصص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات التشابك مع مختلف القطاعات في المستقبل.

ـ اختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء اتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي.

ـ متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية، واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها، فضلاً عن التوصية بإجراء التعديلات الواجبة عليها.

ـ إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفّاء، الذين لديهم العقلية المدركة لمتطلبات الصناعة وإدامة فرص نجاحها.

هذا وتتسع الجهود اللازمة لإعداد الاستراتيجية الصناعية التي تؤدي إلى تغير الصادرات لكافة الجهات والهيئات التي لها علاقة بعملية الصناعة والتصدير والمسؤولة عن القطاعات الصناعية والاقتصاد والتجارة الخارجية.

المحور السادس: تحديد السياسات المالية والاقتصادية الملائمة: يتوقف نجاح الاستراتيجية الصناعية من أجل التصدير على وجود حزمة من السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الأخرى المساندة لها، التي يجب على الدولة القيام بها في إطار سيادتها لأجل المصلحة العامة ومن أجل دعم وتعزيز القطاع الصناعي التصديري في المجالات الآتية:

ـ **في مجال الجمارك**: يستهدف فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بصفة أساسية حماية الصناعة المحلية أو تقويتها لزيادة قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية وتوفير حصيلة من الموارد المالية، فضلاً عن ترشيد الواردات.

وفي الغالب تأخذ التعريفة الجمركية في الاقتصاد الجزائري طابع التعريفة القيمية، لأنها تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، وهي تختلف عن التعريفة الجمركية النوعية أو الكمية التي تمثل مبلغاً مالياً ثابتاً يُفرض على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة. ويبدو أن التعريفة الجمركية شُرّعت لتكون أداة مالية ومصدر تمويل الخزانة العامة أكثر من كونها وسيلة للحدّ من الواردات. ويجب أن تدرج التعريفة الجمركية مع عمق التصنيع لأي سلعة، حيث تنخفض نسبة التعريفة الجمركية على مستلزمات وخامات الإنتاج وترتفع هذه النسبة على المنتج النهائي، لأن السماح للمصدّرين باستيراد مستلزمات وخامات الإنتاج دون حماية مبالغ فيها أو بتعريفة جمركية مخفضة، لا يتعارض مع هدف حماية الصناعة المحلية التي تنتج سلع نهائية، حيث يؤدي تخفيض التعريفة الجمركية إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة، وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل. وفي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدّرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي[٢١]:

ـ تبسيط إجراءات تحصيل الرسوم على مستلزمات الإنتاج وغيرها من الرسوم والضرائب السابق تحصيلها على المواد المستوردة التي استُهدفت في صناعات التصدير.

ـ تبسيط إجراءات السماح المؤقت، من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم، على المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها.

ـ إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية.

ـ إخضاع السلع المصنّعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ومما هو جدير بالذكر أن الإعفاءات الجمركية للسلع من المنتظر أن تكتمل بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ودخول الاتفاقية حيّز التطبيق.

ـ **في مجال التمويل والتأمين على الصادرات**: يرتبط مجال التصدير بتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسّرة وتوفير أنواع من الضمان والتأمين عليها من خلال المؤسسات المالية والتأمينية المتخصصة، ويجب أن لا يشمل ذلك المصدّرين فحسب، بل يمتد ليشمل

(٢١) حسن محمد صالح، **تطور الصادرات السلعية المصرية**، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٤ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥)، ص ٨٢.

كافة الصناعات والخدمات التي تتعلق بنشاط التصدير كالتعبئة والتغليف[٢٢].

وبالتالي فإن هذه السياسة تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تنويع الصادرات، حيث تزاول من ناحية تأثيراً إيجابياً في تشجيع الإنتاج من أجل التصدير، إلى جانب أنها من ناحية أخرى تدعم قوة المركز التنافسي للمصدّرين في الأسواق الخارجية. وعندما نتحدث عن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي أو التصديري، فإننا نعني كافة صور الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي لهذه القطاعات، وأن قيام الجهاز المصرفي بهذه العملية يوفر الثقة للمصدّر والمستورد، ومن شأنه أن يساعد على زيادة الإنتاج إذ إن توفير التمويل المصرفي واستخدامه بكفاءة اقتصادية يعتبر دعماً لنمو القطاع الصناعي والتصديري. ولهذا فقيام بنك للتنمية الصناعية بهدف منح وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات الصناعية، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية اللازمة للمشروعات الإنتاجية، يساعد على توسيع القاعدة الصناعية.

كما يضطلع بنك التنمية الصناعية بمهمة تمويل الصناعات التصديرية، ولا يعني هذا استبعاد دور البنوك التجارية الأخرى في هذا الخصوص، وقد برهنت التجارب على أن البنوك التجارية تعمل في المقام الأول كوسائط مالية دون أن تشارك في عملية التنمية الاقتصادية بالدور الأساس[٢٣].

أما بخصوص ضمان وتأمين الصادرات، فإن الأمر يقتضي أن تضطلع شركات التأمين في الجزائر بهذه الوظيفة، وذلك من خلال تأسيس نظام تأميني يقوم بمزاولة كافة الخدمات التأمينية التي تحمي المصدّرين من جميع المخاطر، التي تواجه عملية التصدير، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من أنظمة التأمين الناجحة التي تطبقها العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

ـ **في مجال سعر الصرف**: الواقع أن سعر الصرف لا يحدد سعر العملة المعبَّر عنها بوحدات عملة أخرى فحسب، بل يستخدم أيضاً كوسيلة لتحويل أسعار السلع والخدمات والأصول المالية المعبَّر عنها بإحدى العملات، إلى أسعار معبَّر عنها بعملة أخرى، مما يجعل مقارنة الأسعار الأجنبية بالمحلية أمراً سهلاً[٢٤].

والجزائر كغيرها من الدول النفطية حاولت تقليل اعتمادها على النفط الناضب من خلال إقامة مشاريع صناعية باهظة الثمن تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد مستلزمات الإنتاج من

(٢٢) فتحي الحسيني، «بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية،» **مجلة معهد التخطيط القومي**، العدد ٧٤ (١٩٩٢)، ص ١٢٢.

(٢٣) جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٥)، ص ١١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

الخارج، فأرهقت الميزانية العامة. ومع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، كانت النتيجة عجزاً في ميزان المدفوعات الجزائري. ولحلّ هذه المشكلة يقترح صندوق النقد الدولي تعديل سعر الصرف[٢٥]. فهل سياسة تخفيض القيمة الاسمية للدينار الجزائري تعتبر سياسة مثلى لزيادة الصادرات وتنويعها أم لا؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إنه يقصد بعملية تخفيض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية الذي تمثّله وحدة النقد الوطنية، وهذا الإجراء الإداري، الذي غالباً ما يُتخذ تحت ظروف معينة، يُعدّ من أهم وأخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن للدولة أن تقدم عليها[٢٦].

فنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية يفترض بقاء مستوى الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، ذلك أن ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه، لأنه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات. فانخفاض سعر الصرف الاسمي يعني انخفاض سعر الصرف الحقيقي، إذا بقيت الأسعار النسبية دون تغيير، وسيعني ذلك انخفاض أسعار السلع الوطنية مقوّمة بالصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصادرات. كما إن ذلك سيعني في الوقت نفسه ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقوّمة بالعملة الوطنية، مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، أي انخفاض الواردات.

ولتطبيق ذلك على الاقتصاد الجزائري، فكما هو معلوم، تنقسم الصادرات الجزائرية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الصادرات النفطية، والصادرات البتروكيماوية والكيمياوية، وصادرات القطاعات الأخرى بما فيها الزراعية.

فالتأثيرات المترتبة على الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر الصرف تمكّن من القول إن سعر البرميل من النفط الخام سيتحدد بظروف العرض والطلب في السوق العالمية، كما إن قطاع النفط لا يعتمد على البنك المركزي في الحصول على العملة الأجنبية لشراء مستلزمات الإنتاج، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وقيمة الصادرات النفطية، وإن تخفيض سعر الصرف للدينار الجزائري سيزيد قيمة الصادرات النفطية بالعملة المحلية في الميزان التجاري دون الزيادة في العملة الأجنبية. أما بخصوص التأثيرات في الصناعات القائمة على المشتقات البترولية وهي الصناعات البتروكيماوية وصناعات تكرير البترول، فإن الخطط السنوية تهدف إلى أنه يجب أن توجه هذه الصناعات نسبة كبيرة من إنتاجها إلى الأسواق

(٢٥) أبو جبيل عبد الفتاح، **تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥.

(٢٦) فادية عبد السلام، «تقدير سعر الصرف في ضوء التطورات النقدية،» **مجلة معهد التخطيط القومي**، العدد ١٥١٨ (١٩٩٠).

العالمية. وتقوم هذه الصناعات باستثمار واستغلال النفط الخام، ويشرف عليها ويموّلها القطاع العام، ولكن هذه الصناعات تعتمد على مواد خام وأجزاء يتم استيرادها من الخارج وتتصف بارتفاع تكاليف كلّ من الإنشاء والتشغيل، وقد واجهت هذه الصناعات صعوبات في الإنتاج والتصدير، وانخفاض الطاقة الإنتاجية والفعلية، مما جعلها تتقاضى سعراً في الداخل يفوق السعر الذي تتقاضاه في السوق العالمية.

وحتى إذا فرضنا أن هذه المصانع تنتج بكامل طاقتها الإنتاجية، ولا توجد صعوبات في التصدير، فإننا نلاحظ ارتفاع بنود المواد الخام وقطع الغيار المستوردة، وهذا يعني أن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه البنود، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، مما يقلل أية مزايا نسبية لهذه الصناعات في السوق الدولية التي يُعتبر الطلب عليها غير مرنٍ.

ولذلك حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج المحلية، فإن تخفيض سعر صرف الدينار قد لا يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على هذه السلع، وإذا أضفنا إلى ذلك الضرائب الجمركية العالية التي تفرضها الدول الأوروبية على منتجات هذه الصناعات، فإن تخفيض سعر صرف الدينار، لا يفيد في زيادة تصدير هذه السلع. أما في حالة القطاع الخاص، إذا كان يحقق إنتاجاً محلياً كبيراً وعلى مستوى عالٍ من الجودة ويوجد عليه طلب كبير من الخارج، طبعاً بعد سد الطلب المحلي، فيعتبر تخفيض سعر الصرف من الأدوات الرئيسية لتشجيع الصادرات، حيث تؤدي قيمة تخفيض الدينار مقابل العملات الأخرى إلى تشجيع المنتجين على تصدير إنتاجهم إلى الخارج نتيجة لزيادة الأرباح التي سيحققونها، وذلك بدلاً من بيعها في السوق المحلي.

وعليه نخلص إلى أن تخفيض سعر الصرف يلحق ضرراً بالاقتصاد الجزائري أكثر مما ينفعه، وهذا راجع إلى أن الواردات الجزائرية هي من السلع الضرورية، في حين لا يمتلك الاقتصاد الجزائري، باستثناء البترول، أية مزايا نسبية في إنتاج سلع أخرى قابلة للتصدير.

ـ **في مجال الرقابة على الجودة**: تعتبر الجودة، في أبسط صورها، هي إمداد المستهلك بما يحتاج إليه من سلع وخدمات ذات خصائص وسمات معينة تفي بمتطلباته، في الوقت الذي يريده، وبالسعر الذي يلائمه.

ويهتم المجتمع بحماية مستهلكيه من خلال تشريعات تتعلق بالصحة العامة والأمن والسلامة، وتؤكد تلك التشريعات أهمية مطابقة المنتج أو السلعة لمعايير تحددها المواصفات، وتمثل الحد الأدنى من الجودة، ومخالفتها تمثل مخالفة للقوانين والتشريعات وتُفرض عليها عقوبات تتناسب مع حجم المخالفة[٢٧]. وتعتبر المواصفات والمعايير القياسية

(٢٧) أماني أحمد علي، «التغيرات الاقتصادية الدولية وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، ١٩٩٧)، ص ١٣٠.

وأنظمة ضبط الجودة مرتكزاً أساسياً في التنمية الصناعية والاقتصادية للمجتمع، فلقد أصبحت الدول المتقدمة تتحكم في الحركة التجارية من خلال نظام اقتصادي أساسه الإنتاج الأفضل جودة والأقل تكلفة، وبالتالي الأكثر منافسة. وتعتمد في تحقيق ذلك بشكل أساسي على الالتزام بتطبيق المواصفات والمعايير القياسية وأنظمة الضبط المتكامل لجودة المنتجات، هذا بالرغم من أن مواصفات الجودة بالنسبة إلى السلع المصدّرة، لا تخص فقط صنفها ونوعيتها بل أيضاً طريقة تغليفها وتعبئتها، حيث أطلقت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي سلسلة من المعايير تعتبر مرشداً لهذا النظام، ويطلق عليها (ISO 9000)[٢٨].

وترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية، ويعني تطبيق هذه المعايير بالنسبة إلى المشترين الثقة، للارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة. وتعني بالنسبة إلى المورّدين قدرتهم على تقديم الدليل إلى عملائهم على اتباعهم النظام السليم الذي يكفل جودة الأداء[٢٩].

وفي الجزائر ما يزال القطاع الصناعي يعاني مشكلة تدنٍ في مستوى جودة المنتجات المصنّعة محلياً، فمن الضروري رفع مستوى المواصفات في جودة المنتجات السلعية الجزائرية إلى مثيلتها في الصناعات الأجنبية حتى تحافظ على أسواقها المحلية والأجنبية، ومن ثمة تنطلق إلى أسواق جديدة ليتمكن قطاع التصنيع من قيادة سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر.

وتعتبر جودة المنتجات الجزائرية من أهم محددات نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية، وإلا فإن المنتجات المصدّرة تصبح عرضة للرد بعد وصولها إلى جمارك البلدان المستوردة، ناهيك عمّا تسببه من خسارة للمنتج وإساءة إلى سمعته، وبالتالي الإساءة إلى جميع المنتجات المحلية، خاصة إذا كانت في بداية تكوين سوق خارجي لها أو في مراحلها الأولى لترويج الصادرات[٣٠].

بيد أنه لا يمكن أن يتوقف الأمر عند توفير المواصفات القياسية التي تمثل الحد الأدنى للخصائص المطلوبة في السلع التصديرية، بل لا بد أن يكون هناك جهد متواصل للارتقاء بالإنتاج إلى ما يفوق المواصفات القياسية، الأمر الذي يعتمد على جهود التطوير والترويج وروح الابتكار، فضلاً عن توفير الأجهزة المتخصصة التي تساعد المنتجين لسلع التصدير على تطوير منتجاتهم والنهوض بمستوى جودتها.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢٩) كريمة محمد إبراهيم، «دور مركز التجارة الدولي في تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، قسم التجارة، ١٩٩٥)، ص ٣٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٠.

خاتمــة

لقد أثّرت الأزمة الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ في الاستثمارات في المجال الصناعي، مما أدى إلى تأخير إنجاز بعض المشاريع القائمة أو المزمع إقامتها، وبالتالي ترك آثار سلبية في نمو وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر. كما أن اعتماد الصناعة الجزائرية على الاستيراد في مجال الآلات والمعدات وقطع الغيار كلفت باللغة النقدية قيمة تفوق في بعض الأحيان تكاليف إقامة مشروعات صناعية كبيرة. من هنا، تأتي ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية بصفة عامة، واستراتيجية التنمية الصناعية بصفة خاصة، التي تسعى إلى التقليل من الاعتماد على صادرات النفط الخام وتنمية وتنويع حجم الصادرات. إضافة إلى هذا، فإن مستقبل التنمية الصناعية في الجزائر من الضروري أن يدعم بإقامة الصناعات الإنتاجية، أي صناعة الآلات والمعدات الضرورية لاستمرارية عملية التنمية الصناعية وتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية. ومن هنا فإن على الجزائر وضع النقاط التالية موضع الاهتمام في الأجليْن القصير والطويل، إذا ما أرادت أن يُكتب النجاح لمحاولتها التنموية في المجال الصناعي، وهذه النقاط هي:

- أن التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وخاصة الصناعة التحويلية، في الاقتصاد الوطني. ويتم ذلك على أساس واقعي من دراسات مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في الاقتصاد الجزائري، مثل المواد الخام، السوق المحلي والخارجي، والتمويل... الخ.

- ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، وما قد يستلزمه ذلك من ضرورة وتطوير الجهاز المالي والمصرفي وسياسات التعليم والتدريب. كل ذلك لا بد من دراسته وتطويره دائماً وباستمرار مع دوام واستمرار عملية التنمية الصناعية ذاتها، وبما يتناسب والشوط الذي قطعه الاقتصاد الوطني في طريق النمو ■